متابعة وتركيز

وزير الدفاع متابعا وقائع الجلسة (تصوير: صالح محمد)

العازمي تحت عنوان "تعارض المصالح وتضليل النواب"

.. وأكدت التزامها بالضوابط والنظم

بوقماز : أجدد القسم أمامكم أن الحديث اليوم شفاف واضح وأنني لم أنتهج خلال الفترة السابقة سوى صدق الكلمة

الحبيني مؤيدا للاستجواب

مصافحة

- الاستجواب حق أصيل لكل نائب ونقر الأداة الدستورية ونصر عليها فالإصلاح هدفنا جميعا
- أؤكد التعاون التام في إزالة المخالفات فعملي في الوزارة متناغم مع عملي بمجلس الأمة
- ما يحز في النفس أن الاستجواب يتجاوز كل ما اتفقت عليه السلطتان من أجل التعاون للإصلاح
- في جميع النظم الدستورية لم تخل من توزير أصحاب المهن والتجارة الحرة
- تمت الاستعانة بي كمستشارة مع استمراري كعضو هيئة تدريس وهذا أمر معروف في الجامعة
- "الهندسة والبترول" وقعت مذكرة تفاهم مع الشركة وتمت الاستعانة بي كمستشارة لإدارة المخاطر
- قمت بالتطوع لتدريب 3 موظفات لعلمي أن هذا التخصص نادر في الكويت
- الحبيني : إذا كان للوزيرة فرصة لتجاوز الاستجواب فذلك نتيجة رغبة المجلس لإعطاء فرصة للحكومة

به بغرض الاستفادة من خبراتي بالانتداب الذي انتهى قبل سنتين، وتمت الاستعانة بي خارج العمل مستشارة للمخاطر وانتهت في عام 2020.

وأضافت: في جميع النظم الدستورية لم تخل من توزير أصحاب المهن والتجارة الحرة، وأنا أتبع منظومة أخلاقية وأحاول جاهدة ألا أقع في حالة تعارض مصالح، فمازلت أتحرى المواقف الواضح وألتزم بالقوانين والدستور، وقد ذكر النائب عبارة (استمرار ولاء الوزيرة للشركة) وهذا أمر لا أجد له تفسيرا، فالقرارات التي اتخذتها كرست من خلالها مبدأ الحرص على عدم تعارض المصالح أو الإضرار بالمال العام.

وتابعت: تمت الاستعانة بي كمستشارة مع استمراري كعضو هيئة تدريس وهذا أمر معروف في الجامعة وهذا يعزز المعرفة العملية لأعضاء هيئة التدريس وأؤكد أن الجهات الحكومية لها الحق في الاستعانة بهم بالإضافة إلى عملهم في هيئة التدريس، كما أن رسالة الدكتوراه الخاصة بي تتعلق بعمل نظام إدارة المخاطر في المشاريع الحكومية والدولية، والمطار من النماذج التي تنطبق عليه موضوع الدكتوراه، وقد أنهيت الاستعانة بإرسال إخطار إلى الشركة في أبريل 2020.

وقالت الوزيرة: بينت في الجلسة السابقة أن كلية الهندسة والبترول وقعت مذكرة تفاهم بين الكلية والشركة وتم اختياري والاستعانة بي كمستشارة لإدارة المخاطر، وهذه الاتفاقية الهدف منها تبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية والتكنولوجيا التطبيقية وهذا من مهام مكتب التخطيط والتطوير المهني لإيجاد فرص لأعضاء هيئة التدريس، واسمي مذكور كممثل لكلية الهندسة والبترول وليس ممثلا للشركة، وقبل توقيع الاتفاقية في فبراير 2017 عقدت اجتماعات للإعداد لها، بين عميد الكلية وممثلة الشركة وكان تحت عنوان «مهندسات الكويت» بحضور الوزير السابق للشؤون الاقتصادية.

وأضافت: هذا كان أول برنامج يُطرح لتمكين المهندسات الكويتيات في بيئة العمل، وهذا البرنامج من البرامج السباقة في تمكين المرأة وبخاصة المهندسات بالعمل في القطاعين العام والخاص، وبعد ذلك تم اختيار 10 مهندسات، وهذا من نتائج الاتفاقية التي تمت مع جامعة الكويت كلية الهندسة والبترول، وعدد المهندسات اللائي استفدن 200 مهندسة من جميع التخصصات وكانت واحدة من أهم الاستفادات من الاتفاقية، ونتج عنه برنامج «صناع العمل» وتخرج منه في آخر نسخة مهندسات كويتيات من جميع التخصصات وكان ذلك في 2021، فلا يوجد تضليل وأكدت لكم أنني كنت مستشارة للمخاطر ولم أنف هذه المعلومة، ولا أعلم ما هو التضليل الذي يقصده النائب.

وتابعت: بخصوص وجودي كمستشارة للمخاطر وكنت أرهب الموظفين في الوزارة أقول إنه لا يحق لي من هذا المنصب أن أقف كخصم، والصحيح أنني قمت بالتطوع لتدريب 3 موظفات في الشركة لعلمي أن هذا التخصص هو تخصص نادر في الكويت وخبرتي السابقة في العقود وأعلم أن هذا التخصص لا يوجد الكثير منه في الكويت، ومن ثم قمت بتدريبهم وبينت خطورة المطالبات المالية، وكانت نيتنا نقل الخبرات وليس المطالبات الزمنية والمالية وما يسببه من مشاكل في مشاريع الدولة، وليس من الجيد محاسبة الوزير على نية أنه سيأخذ قرارات تضرب المال العام، والاستجواب اشتمل على اتهامات خطيرة من دون دلائل وقرائن فلم أتدخل في القرارات.

وقالت بوقماز: ذكر النائب إنني هددت المسؤول، أنا لم أعرف من المسؤول ولم أهدد بمحاسبة أي مسؤول إلا إذا تسبب في الإضرار بمصلحة الوزارة، أما أن يكون بعد لجان تحقيق أو بعد التحقيق أتمنى ذكر المسؤول الذي هددته بالمحاسبة، وبخصوص موضوع عدم التدرج الوظيفي لترشيحي لوكيلة الاشغال فأؤكد أنني التزمت بمعايير وشروط التعيين في الوظائف القيادية، ومي السعد لديها خبرة 24 سنة، وأنهت بنجاح مشروع جسر جابر، ولديها خبرات فنية متراكمة جعلتها مرشحة مستحقة للوظيفة، وقمت بالترشيح وفق النظم واللوائح ولم أتجاوز أي من النظم والضوابط، وتم تعيينها وفق النظم والضوابط.

وأضافت: بخصوص اعتراض ديوان الخدمة على تعيين مي السعد فإن المخالفة أتت بطبيعة التخصص في تسكين الوظائف وليس بخصوص شخص ووظيفة مي السعد، ومحاضر الاجتماع كلها كانت قبل 2020 بحكم وجودي مستشارة للمخاطر وكنت أحضر لأمر يستدعي وجودي كمستشارة للمخاطر لتقديم تقرير شهري عن وضع المشروع وتقديم المعطيات حول المشروع.

وتابعت: بخصوص الايميل، أعتقد أنه في حالة تراسل مستندات مهمة كان لا بد من وجود قنوات تراسل موثوقة لتبادل المستندات ولا أعرف ما التجاوز في وجود إيميل، وهذا أمر وارد تزويدي بإيميل كمستشارة، أما بخصوص الزيارات فلا أعلم تجاوزي في زيارتي للمشروع فبحكم وجودي في المشروع فمن الطبيعي زيارة المشروع ولا أعلم ما هو التضليل، ومنذ أبريل 2020 لم أعد مستشارة للمخاطر في الشركة، وتم انتداب مي السعد في فبراير 21 أي بعد خروجي من المشروع.

وقالت: بخصوص اعتذار لجنة فحص وتوثيق إجراءات مديرة إدارة المطار فأؤكد أنه بعد قبولي الوزارة تواصلت معي رئيسة اللجنة وطلبت الاعتذار عن اللجنة وبينت أن الإجراءات التي تمت لا تستدعي وجود اللجنة، لذلك قمت بتحويل الكتاب للوكيل المساعد للجهاز الاستشاري، والقرار الوزاري بشأن تشكيل لجنة لم يكن للتحقيق بل فحص وتدقيق ومراجعة الإجراءات، وأنا اكتفيت برأي الجهاز الاستشاري الذي ولم يكن هناك خطأ في الإجراءات التي تمت بخصوص التمديد.

وقالت بوقماز: فيما يخص الأرضيات فإن قيمة البند 27 مليونا و195 ألف يورو، وفي 1/11/2021 أوصى المهندس المسؤول باعتماد المادة البديلة وبين أن التكلفة الفعلية أعلى من نظام الأرضية الاسفلتية وأكد استيعاب هذه الزيادة في التكلفة، وأؤكد أن ذلك لن سيؤثر على فاعلية الأرضيات وتمرير الخدمات سيكون كما هو، وهو ليس لكامل المشروع، ولن يؤثر على كفاءة الأرضيات، كما أن الأسعار التي ذكرت في جداول الكميات تشمل جميع المصاريف وليس فقط المواد التي يشتريها المقاول، كما أن سعر المتر ليس 6 دنانير كما ذكر النائب، والمبلغ الإجمالي 10 ملايين دينار.

واختتمت الوزيرة ردها قائلة: أعيد التأكيد أن الموافقات كانت في فترة سابقة على تولي الوزارة وأن تلك الموافقات تتماشى مع متطلبات وشروط العقد.

تعقيب المستجوب النائب حمدان العازمي: قلت سوف أدينها من ردها، وقد أكدت أنها كانت فعلا مستشارة وتقول إن الايميل على الشركة، وتقول إنك كنت ممثلة للجامعة، وتؤكد عدم وجود تعارض مصالح، وفي الوقت ذاته تعرض مستندات تتضمن تأشيرة الاستشاري، ثم تدافع عن تعيين الوكيلة بأن لديها مهارات وأداء جيدا، فهل القيادات الموجودة ليس لديهم مهارات ألم تشفع لهم سيرهم الذاتية؟

وقال العازمي: على المجلس أن يقوم بدوره، وعلى رئيس الحكومة أن يتحرى عما يحدث فهذا واجب ومسؤولية وأمانة على رئيس الحكومة والنواب، كلنا أقسمنا، فالأمانة مطلوبة وهي في العنق، ولن أجامل على حساب الوطن، بعلاقة أو مصلحة أو تليفون أو يقولون اعطوا الفرصة.

وتساءل العازمي: أليست الموافقة على إعطاء أوامر الصب للأرضيات بمخالفة الجهات الرقابية وجهة التدقيق في الوزارة، مخالفة تستحق المساءلة، ونحن نثمن الدعوة للتهدئة، ولكن التشريع شيء والرقابة شيء آخر فالحكومة لم ير منها الشعب حتى اليوم شيئا، وأرى أن استمرار الوزيرة يمثل حملا إضافيا على الحكومة.

– الرئيس السعدون: تُرفع الجلسة للصلاة لمدة ربع ساعة والاستراحة.

حوار نيابي

متابعة نيابية

وقال الحبيني: منذ أن تشكلت الحكومة خلال ساعات منذ صدور مرسوم التكليف ونحن في مشكلة ومنذ أن خرج بعض الوزراء منها ونحن في مشكلة، وتفاءلت خيرا عندما قالوا سنعيد التشكيل، على أساس ألا يدخل أي من الوزراء الذين صوتوا على «المزمع» وأخرج بعضهم من التشكيل الأول من دون سبب وتم تجاوز هذا الإشكال برغبة أن المجلس يريد التعاون مع الحكومة.

وأضاف: في قضية التعيينات في المناصب القيادية في ظل الحكومة الحالية جاءتنا بعض التعيينات الباراشوتية وأحدها تعيين الأخت الوكيلة التي تحدث عنها المستجوب فهل تم تعيينها برغبة الوزيرة أم مفروضة على الوزيرة الأمر ما زال به بعض الضبابية، ونؤكد أن البناء على هذه البداية بمثل تلك التصرفات فلن نتجاوز عنق الزجاجة.

وتابع: المستجوب أثار أمورا كثيرة قد يكونَ أغلبها قبل توزيرها ولكنها مسؤولة عن تصحيح هذه الأوضاع، وهي مسؤولة ومساءلة ولا تعتقد أنها نهاية المطاف، أو أننا سنتركها تعمل وفق هذه التجاوزات، وستكون الوزيرة تحت المنظار الرقابي للنواب، خصوصا أن القضايا التي طرحها المستجوب كفيلة بإقالة حكومة، وَلكن رغبة المجلس هي إعطاء فرصة وتعاون مع الحكومة، والمطلوب من المجلس أن يحدد مساره بالطرقية الصحيحة.

وقال الحبيني: الناس تعاني من غلاء الأسعار والقروض والفوائد وتكدس المشاكل وتعقدها عاما بعد آخر، ويجب أن يتصالح المجلس والحكومة مع مطالب الناس ورغباتهم ، وهذا الاستجواب رسالة كبيرة لشخص رئيس الوزراء وكل الوزراء بأنه لا يوجد أحد منكم بمنأى عن المساءلة، وما زال في الوقت بقية وما زال من الممكن معالجة الأمور وعودة الأمور إلى نصابها وأول هذه الأمور حُسن اختيار القيادات.

وأضاف: هذا الاستجواب رسالة شديدة اللهجة لأنه أقصى درجات المساءلة، وعلى رئيس الوزراء أن يعيد النظر في كل شيء أمامه الناس لن تصمت ولن تتقبل الحلول الوسط، وعلى الحكومة أن تقدر هذا الموقف وأن يسعوا سعيا حثيثا بمسابقة الزمن لتقديم شيء للناس.

وتابع الحبيني: تعيين المسؤولين هو المعيار الرئيس للقضية وهو محدد لتوجه الإصلاح أو عدمه، فيا رئيس الوزراء لديك فرصة والبلد مليئة بالكفاءات من الشباب الذين يتشرف بهم البلد.

– الرئيس السعدون: لا توجد اقتراحات ولا توصيات، إذن تُرفع الجلسة ليوم غد "اليوم".

النائب مرزوق الحبيني مؤيدا للاستجواب

النائب مرزوق الحبيني: هذا الاستجواب يعني رسالة كبيرة يفترض أن تؤخذ بعين الاعتبار من الحكومة ورئيسها، هذه الرسالة أعتقد أنها بداية الطريق للعلاقة الصحيحة بين المجلس والحكومة، وإذا كان للحكومة وللوزيرة فرصة لتجاوز هذا الاستجواب فأنا أعتقد أن ذلك نتيجة رغبة المجلس لإعطاء فرصة للحكومة لكي تعيد حساباتها من جديد.